قراءة في حوادث ١٩٦٤ الليبية من خلال الوثائق البريطانية (٢ من ٢)

الولايات المتحدة تباشر البحث عن البديل

محمد بن غلبون *

ولي العهد الامير الحسن الرضا السنوسي والى يساره محي الدين فكيني والى يمينه ونيس القذافي.

ولي العهد مع الرئيس الاميركي الراحل جون كينيدي.

□ نشرنا في الأسبوع الماضي خمس وثائق تتعلق بحوادث ١٩٦٤. وننشر اليوم خمس وثائق أخرى.

الوثيقة الخامسة:
تقرير من مكتب السفارة البريطانية في بنغازي الى السفارة بطرابلس (سري)
رقمها الاشاري: 641014/
تاريخها: ١٩٦٤/١/٢٩
محفوظة في الملف رقم: FO371/ 178855

«اعزاءنا في السفارة،
كما أشرنا بصورة موجزة في رسالتنا المرقمة 641014/ والمؤرخة في ٦٤/١/٢٦، فإن طالباً ثالثاً مات في الأسبوع الماضي من اثر الجروح التي أصيب بها خلال حوادث ١٣ و١٤ يناير. وشُيع جثمانه في يوم ٢٥. وكان هناك عدد كبير من المشيعين، لكن مراسم التأبين تمت بطريقة نظامية، حث فيها الخطباء الناس بالالتزام بالهدوء.

لم نستلم أية تأكيدات لأخبار سابقة مفادها ان هناك من كان يطالب بعزل بوقويطين عن منصبه.

٢) في ٢٥ يناير أصدرت «اللجنة الشعبية» التي تأسست بعد الحوادث بياناً أتبع بمرات عدة. وقد ذكر البيان أن الوفد الذي أرسل لتقديم مذكرة الى الملك تحتوي على مطالب الناس، تمكن من مقابلة الملك في اليوم الثالث من رمضان (الموافق ليوم ١٩ يناير)، وان الملك تعاطف مع طلبات الشعب وأعرب عن أسفه لما وقع من حوادث في بنغازي. كما عبر عن تقديره وثنائه على الانضباط الذي تحلت به الجماهير، وأكد على اهتمامه بأن تأخذ العدالة مجراها حتى تظهر الحقيقة ويعاقب المعتدون. واستمر البيان بالقول بأنه بعد تأسيس الحكومة الجديدة فإن «اللجنة» بعثت ببرقيات الى كل من رئيس الوزراء ووزير الداخلية، وبعث الوزير الى زيارة بنغازي ليتعرف بنفسه على مشاعر الناس وطالبت أيضاً بتحقيق عاجل للمطالب الشعبية التي احتوتها المذكرة.

وأخيراً حثت المذكرة الناس على التزام الهدوء والسكينة، وكررت توكيدها على المطالب السابقة وأعطت الحكومة الجديدة بضعة أيام لتستجيب لهذه المطالب.

٣) لحد الآن لم يقم رئيس الوزراء بزيارة بنغازي كتلبية لطلب «اللجنة»، لكنه عين هيئة وزارية أخرى لتقوم باجراءات التحقيق تتألف من وزراء العدل والتعليم ووعد «اللجنة» بأن حكومته مصممة على تحقيق العدل وعدم التفريط في حقوق البلاد والمواطنين.

ليست لدينا الدلالات القاطعة عن ماهية مطالب «اللجنة الشعبية» التي قُدمت للملك، ولكن كما جاء في رسالتنا المؤرخة في ٢٦ يناير تشير المعلومات المتوفرة لدينا الى أنها طالبت بمعاقبة المسؤولين عن اطلاق الرصاص (وخصوصاً ضباط الشرطة) والى حل «القوة المتحركة» أو نقل قيادتها الى الجيش.

٤) لا زالت المشاعر متهيجة فقد نشرت صحيفتا «العمل» وسيرينايكا ويكلي» مقالات انتقدت فيها قوات الشرطة بشدة. وقد استمع أهالي بنغازي بصبر الى تصريح رئيس الوزراء الصادر في ٢٧ يناير، الذي حثر فيه اولئك الذين يحاولون انتهاز فرصة تظلم الناس، وهدد باتخاذ اجراءات مشددة ضدهم. ولكن نداء وزير الاعلام المعودة الى الأصول الديموقراطية في التعبير عن الشكاوى، وادعاءه ان المشاكل التي حدثت أخيراً لم تمثل الغالبية العظمى للليبيين قوبل بشعور مليء بالشك. وعلى كل حال فإن الحث على التحلي بالهدوء والسكينة بدأ يأخذ مفعوله، وأن بنغازي لا زالت هادئة.

بقيت معظم قوات الشرطة في معسكراتها، ولا زالت علاقتها مع الشعب لم تتحسن بعد، إلا أن عدد رجال الشرطة بدأ يزداد قليلاً في الشارع.

وقد كان المحافظ، والذي زاره القنصل العام (البريطاني) في يوم ٢٨، كان واثقاً من قدرتهم على التدخل السريع لفض الاضطرابات اذا ما نشبت مرة أخرى، وأكد على قدرة السلطات على حماية الأرواح والأملاك الأجنبية. وقد كان صريحاً وواقعياً بخصوص العداء الظاهر للشرطة، وقد كرر مرات عدة بأن الشعب يعتبر قوات الشرطة عدوة له.

٥) من الملامح التي تثير القلق هي العودة الى بيع الأسلحة الخفيفة في السوق السوداء. وقد تعود مواطنو برقة دائماً على الاحتفاظ بعدد كبير من الاسلحة الخفيفة، ولكن هناك شائعات مفادها ان نفعة من الأسلحة وصلت أخيراً من طرابلس وتم توزيعها.

وقد علمنا انكم استلمتم تقريراً من مصدر موثوق به مفاده ان ليس هناك ما يدل على وصول دفعة كبيرة. الا ان ما يمكن الجزم به هنا هو نشاط التجارة في الأسلحة الخفيفة في الوقت الحاضر.

٦) على الرغم من أنه ليس هناك تصريح رسمي، فإن تقرير المقدم جبريل صالح بان العميد الجيلاني قد أعفي من منصبه الى حين ظهور نتائج التحقيقات الرسمية يبدو صحيحاً.

لقب الجيلاني الرسمي هو مساعد قائد قوات الامن المسؤول عن أمور الادارة. ولكنه في الواقع يصبح قائداً لقوات الأمن في حالة غياب بوقويطين. وقد استبدل الجيلاني بالعقيد مفتاح منصور الذي شغل منصب آمر منطقة المرج منذ الفترة التي اعقبت حدوث الزلزال فيها.

٧) هناك بعض الاقتراحات التي مفادها ان بوقويطين نفسه كان هدف التغييرات الادارية. وقد سافر بوقويطين في الأيام القليلة الماضية مباشرة من طرابلس الى البيضاء بطائرة خاصة. وحسب المعلومات المتوفرة لدينا فإنه لا زال في مكتبه وبزيه الرسمي ورتبته، يرد على التليفون ويستقبل الضيوف. ان انتقاله المفاجئ الى البيضاء، والذي يبدو غريباً في ظل الأوضاع الدائرة في طرابلس وبنغازي، ربما كان له علاقة بخبر مفاده ان الملك ينوي الرجوع الى طبرق في خلال يوم أو يومين.

٨) الملاحظ أن بنغازي الآن مليئة بالاشاعات «.....».

٩) نعود الآن الى عالم الواقع:

نشرت جريدة «برقة الجديدة» نص البرقية التي بعثتها قبيلة العواقير الى الملك. وتسكن هذه القبيلة في الأراضي المحيطة ببنغازي والممتدة بين توكرة وسلوق. وقد كانت البرقية موجهة الى كل من رئيس الوزراء ورئيس مجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب ومحافظ بنغازي. وقد ضمت هذه البرقية توقيعات عبدالحميد العبار (رئيس مجلس الشيوخ)، وجريوع الكرّة (نائب منطقة سلوق في البرلمان)، وعبدالقادر البدري (وزير سابق تحت كعبار وبن عثمان)، وسليمان العبيلي، نيابة عن ٢٥٠ من شيوخ القبيلة ووجهائها.

وبعد ان أعربوا عن أسفهم لحوادث بنغازي، أعلنوا عن تضامن قبيلتهم ضد محاولات هؤلاء الذين يحاولون استغلال الموقف من أجل النيل من العرش والاستقلال. وطالبوا بتوسيع نطاق التحقيقات الرسمية لتشمل وزارة الداخلية، وعزل من يسعون الى «تفريق صفوفنا».

١٠) بالاضافة الى كونها تأكيداً واضحاً لدعم القبيلة للملك، تعتبر البرقية محاولة لتبرئة العقيد عبدالونيس العبار (قائد منطقة بنغازي الموقوف عن العمل، وهو عقوري)، وتجريم ونيس القذافي الذي كان وزيراً للداخلية في حين وقوع حوادث بنغازي.

إن البرقية جاءت تأكيداً للموقف الذي اعتمدته القبائل، وحسب معلوماتنا فإن القبائل الأخرى ستعد لتأييد العواقير.

هناك تقارير تفيد بأن شيوخ القبائل قد زارت بنغازي للتحذير من وقوع حوادث أخرى. وقد كانت هذه الزيارة بمثابة محاولة لمنع المتربصين للفرص ليجعلوا من أنفسهم أبطالاً شعبيين.

سنتبع بنسخة من هذا التقرير الى قسم شمال وشرق افريقيا».

وهكذا أخذت الأحداث منحى آخر، فمشائخ العواقير، في سعيهم لتنصيل «عبدالونيس العبار» من حصته من المسؤولية عما حدث، وصموا اصرار اخوتهم «عرب بنغازي» على تنفيذ القانون وانزال العقاب بالجناة وجعلهم عبرة لغيرهم، بانه تفريق للصفوف ونيل من العرش والاستقلال. وبدأت مزايدات «الولاء» على حساب دماء أطفال المدينة. ويدان واوع «عرب بنغازي» المفرط بالتقليعة الحزبية التي اجتاحت البلاد في ذلك الوقت، تماماً كما تدان العصبية القبلية البرقاوية على دوريهما في اجهاض التجربة الدستورية الليبية. فعلى رغم صحية ظاهرة تعدد الأحزاب السياسية في اي مجتمع حضاري معاصر، فإن حزبية «الحضور» كانت متنافرة مع التجربة الوطنية في تلك المرحلة الهشة من عمرها. فقد تشرذمت طليعة شبابهم المتعلم، في غيبة تامة عن واقعهم الاجتماعي والاقليمي ببعد التطلعات القومية، في أحزاب مستوردة الأفكار.

كما ان سهولة تأثرهم بخطابات الرئيس جمال عبدالناصر، التي كان البعض يتباهى بحفظها عن ظهر قلب، واعتناقهم سياساته ومبادئه بدون تحفظ ولا تمييز، والتأثير الخطير لافتتاحيات محمد حسنين هيكل، واذاعة «صوت العرب» عليهم جعل منهم فريسة سهلة لدعاية الحكومات المتعاقبة تتوجس منهم وتراقبهم دائماً بعين الحذر وتتعامل معهم بشكل وريبة.

الوثيقة السادسة:
من مكتب السفارة البريطانية في بنغازي الى السفارة في طرابلس (سري)
رقمها الاشاري: 641014/
تاريخها: ١٩٦٤/١٢/٩
محفوظة في الملف رقم: FO371/ 178855

منذ الرسالتين اللتين بعثناهما بتاريخ ٢٩ يناير، فان الوضع الداخلي في برقة قد بقي هادئاً، وان كان لا يخلو من احداث.

٢) نشرت الصحف اعداداً كبيرة من برقيات الولاء التي ارسلتها القبائل البرقاوية الى الملك، والتي تستنكر فيها الاضطرابات الاخيرة وتدين اولئك الذين يسعون الى استغلال الوضع لمصالحهم الخاصة. ونهجت المقالات الافتتاحية نفس المنهج وبالاخص «سيرينايكا ويكلي نيوز»، فقد شجبت اعمال التخريب في ولاية طرابلس التي اعقبت مظاهرات الطلاب في مدينة طرابلس والتي كانت تعتبر مجالاً للتعبير عن مشاعرهم المخلصة.

٣) توفي إثر سكتة قلبية العقيد مفتاح منصور العقوري، وهو الضابط الذي عين ليحل محل العقيد الجيلاني، الذي عمل منذ رجوع بوقويطين الى برقة كقائد لمنطقة بنغازي (كبديل لعبدالونيس العبار الذي تم ايقافه عن ممارسة سلطات منصبه). وكان بوقويطين من بين الذين حضروا حفل التشييع في المرج.

ويقال انه في خلال حفلة التأبين حذرت قبيلة الدرسة بوقويطين من انه اذا حصل اي شيء الى النقيب حمد حسين، وهو من نفس القبيلة، فانه (اي بوقويطين) سيكون اول من يدفع الثمن.

٤) وهناك ما يدل على حدوث اعمال استفزازية. فقد ذهب في الساعات الأولى من صباح يوم ٣٠ يناير شخص مجهول الى منزل محمد طلوبة (كرغلي) وطلب مقابلته، وعندما فتح اخوه الباب أطلق عليه الرصاص وأصيب بجراح بليغة. وطلوبة هو سكرتير المجلس البلدي (لمدينة بنغازي) وعضو «اللجنة الشعبية» وأحد الشهود ضد حمد حسين.

٥) في اول فبراير ظهر حمد حسين، الذي كان في السجن، ظهر لفترة وجيزة في المحكمة ليستمع رسمياً الى تمديد مدة سجنه الى فترة ٤٥ يوماً اضافية، وبينما كان في طريقه لمغادرة المحكمة محتجاً، واذا بمجموعة مسلحة من رجال قبيلة البرسة تحيط به وتخرج من مبنى المحكمة على مرأى من رجال الشرطة الذين كانوا يقومون بحراسته. اخذت هذه المجموعة حمد حسين الى منطقة «بطة» (مادينا) الواقعة بعد المرج. وقد أرسل عبدالحميد العبار، رئيس مجلس الشيوخ، وكبير العواقير الى قبيلة البرسة ليفاوضها في أمر اطلاقه. وقد فرض مجلس القبيلة نقوده على المتحمسين من اعضائه وسلموا حمد حسين الى السلطات.

ان قوات الشرطة، او على الأقل «القوة المتحركة» قد بدأت ترجع الى القيام باعمالها الاعتيادية كجمع المقامرين من الشوارع وغير ذلك من الجرائم الثانوية التي قد تسبب ازعاج الامن والسلام.

انهارت التجربة الدستورية وبدأ أفول العرش السنوسي القائم عليها يوم فاوض الرجل الذي يمثل أعلى سلطة، بعد الملك، من اجل استرجاع متهم هارب من العدالة، بدلاً من ان تُوجه مفرزة من «القوة المتحركة» لاحضاره هو والذين اعتدوا على حرمة المحكمة.

وخيّم الصمت على بنغازي. صمت ظنه البعض هدوءاً وسكينة. لكنه كان صمت قبور. فقد مات الأمل في مستقبل وطني مزدهر مبني على العدالة والمساواة، ويسوده الحب والاخاء. ودفن حب الملك في قلوب غارقة في المرارة. وأصبحت محاكمة ضباط الشرطة مسألة ثانوية لم يعد الإصرار عليها في الدرجة السابقة نفسها، فقد «وسع الخرق على الراقع». ولم يفقد العرش بنغازي فحسب في ذلك اليوم، بل فقد طرابلس ودرنة كذلك، فقد تيقن الجميع انهم لم يعودوا محكومين من الملك العادل التقي الذي يعرفون، بل من فئة استحوذت عليه واستغلت ثقته وكبر سنه. وذهبت الوحدة الوطنية ادراج الرياح وأخذ كل قطاع في المجتمع يعمل لمصلحته بالطريقة التي يجيدها ويطمئن اليها، بصرف النظر عن الصالح العام، وأصبح الشعب كما يقول المثل الليبي «الشامي شامي والبغدادي بغدادي»، وسهل على شباب المدن من حاملي الرتب العالية في الجيش التفكير في الانقلابات العسكرية والتخطيط لها، بالرغم من محبة واحترام الملك وتبجيله، واصبحت أذانهم صاغية لكل ناعق. وما جاء انقلاب سبتمبر ١٩٦٩ الا وهم في اقصى درجات الاستنفار لتقييم كل ما كان يفتقده اصحابه.

> لم نسمع لحد الآن اي شيء يذكر من اذاعة القاهرة او الجزائر، ولعلنا نستطيع القول بأننا سوف لن نسمع شيئاً من أي من الاذاعتين في المستقبل القريب، وان الملك قد اختار الوقت المناسب بعد انتهاء مؤتمر القاهرة لعزل فكيني. ولعلكم تعتقدون بأنه من المستحسن الكتابة الى كل من القاهرة والجزائر للاستفسار عن امكان تقديم تقارير عن رد فعل الحكومتين للحوادث في ليبيا.

الوثيقة السابعة:
مذكرة من شعبة ليبيا بقسم شمال وشرق افريقيا في وزارة الخارجية البريطانية بعنوان:
تقييم الوضع في ليبيا منذ الاضطرابات
الى السفارة البريطانية في طرابلس ومكتب السفارة في بنغازي
رقمها الاشاري: VT1015/56
تاريخها: ١٩٦٤/٢/٥

رئيس الوزراء حسين مازق على يمين الملك ادريس.

محفوظة في الملف رقم: FO371/ 178856

بما ان الاضطرابات في ليبيا تبدو وكأنها خمدت الآن، فان الوقت قد حان لتجميع ودراسة المعلومات المتوفرة لدينا من طرابلس وبنغازي، ولنرى فيما اذا كانت هناك بعض المسائل التي ما زالت تحتاج الى مزيد من التوضيحات.

٢) مصر والجزائر:

لم نسمع لحد الآن اي شيء يذكر من اذاعة القاهرة او الجزائر، ولعلنا نستطيع القول باننا سوف لن نسمع شيئاً من أي من الاذاعتين في المستقبل القريب، وان الملك قد اختار الوقت المناسب بعد انتهاء مؤتمر القاهرة لعزل فكيني. ولعلكم تعتقدون بانه من المستحسن الكتابة الى كل من القاهرة والجزائر للاستفسار عن امكان تقديم تقارير عن رد فعل الحكومتين للحوادث في ليبيا.

٣) بوقويطين:

اننا نعتقد، وكذلك الاميركان ايضاً، بان الملك قد فُرض عليه الاختيار بين فكيني وبوقويطين، ونحن نعلم بأن قادة الجيش كانوا يريدون ذهاب بوقويطين. ويبدو واضحاً ان هناك على الاقل بعض الجماعات البرقاوية من مؤيدي بوقويطين والملك ممن كانوا يحبذون تلك النتيجة. لكن هذا لا يعني ان الملك على وشك ان يحيل بوقويطين على التقاعد.

٤) ومن ناحية اخرى فان فقدان الكثير من اهالي بنغازي (وطبعاً هذا لا يعني القبائل البرقاوية) ثقتهم بالشرطة، والتي لا زالت قوة بغاع برقة تشكل جزءاً مهماً منها، سيكون له آثار بعيدة المدى.

ان رد فعل بنغازي غير المتحمس لتعيين حسين مازق ووينس القذافي وحسين بالعون (وهم كلهم برقاويون) هو شيء مهم ايضاً.

ويبدو انه من المتوقع بان الاشاحات الاقليمية في ليبيا ستستبدل بما قد تكون مشاحنات بين القبائل وسكان المدن. والكثير سيتوقف على موقف الحكومة تجاه ضباط الشرطة الذين اوقفوا عن اعمالهم بعد حوادث بنغازي.

الوثيقة الثامنة:
تقرير شامل من السفير البريطاني في طرابلس عن احداث يناير ١٩٦٤ بعنوان:
ليبيا: سقوط حكومة فكيني
يوزع على وزارة الخارجية ومجلس الوزراء
(سري)

رقمها الاشاري: VT 1015/41
تاريخها: ١٩٦٤/٢/١٠
محفوظة في الملف رقم: FO371/ 178855

«... انه من التسرع ان نستقرئ المستقبل البعيد الآن الا انه يبدو بان التاريخ قد يسجل ان بداية المعارضة السياسية للنظام الحالي قد بدأت في شهر يناير ١٩٦٤».

وان صحّ ذلك فان الحوادث الاخيرة قد قللت من احتمال اعتلاء ولي العهد للعرش (والذي لم يقم باي دور يعتد به اثناء الاحداث). وبالتأكيد فان الاشهر القليلة المقبلة ستكون ذات اهمية خاصة في السياسة الليبية.

١٦) ان هذه الأزمة تضطرنا لاعادة النظر في بعض مخططاتنا بعيدة المدى في ليبيا. فقد زادت من احتمال مواجهتنا في المستقبل بضرورة اتخاذ قرار فيما اذا سنتدخل علنياً لدعم النظام وولي العهد او ان نقف في معزل عن التطورات ونتحمل العواقب.

ان التصرف المزري لقوات الامن في بنغازي تجعلها في موضع شك من حيث قدراتها وامكانية الاعتماد عليها في الازمات. وهذا يعني احتمال تدخل الجيش الليبي، وهو ما سيخلق لنا المشاكل في المستقبل. وهذا يعني ايضاً ان قوات الامن الليبية غير قادرة على فرض سيادة النظام والقانون بالوسائل المتعارف عليها، وذلك سيضطر قواتنا للتدخل من اجل المحافظة على المصالح البريطانية في اقرب مما تتوقعه مخططاتنا الامنية. (.....)».

الوثيقة التاسعة:
تقرير من مكتب السفارة البريطانية في بنغازي الى السفارة بطرابلس «سري»

رقمها الاشاري: 641014/
تاريخها: ١٩٦٤/٢/١٤
محفوظة في الملف رقم: FO371/ 178856

«اعزاءنا في السفارة،
اجتمع الوزراء الخمسة الذين اوفدوا الى هنا مؤخراً بخصوص حوادث الشهر الماضي، في السابع من فبراير في بيت حسين مازق، احد هؤلاء الوزراء. وكان من بين الذين حضروا الاجتماع: عبدالحميد العبار، رئيس مجلس الشيوخ، واقرباء الطلبة الذين قتلوا، وشيوخ القبائل التي ينتمون اليها. قبيلة قزير التي ينتمي اليها النقّاز، وقبيلة بلالة التي ينتمي اليها كل من البيجو وبن حريز. وقد سئلت عوائل القتلى فيما اذا كانوا على استعداد لقبول الدية عن اولادهم الذين قتلوا، وقد رفضت عائلة البيجو واصرّت على معاقبة قاتل ابنهم، اما عائلتا النقّاز وبن حريز فقد وافقتا على دراسة الموضوع.

٢) وصفت صحيفة «سيرينايكا ويكلي نيوز» زيارة اللجنة الوزارية الجديدة بانها لمتابعة التحقيقات الرسمية في الحوادث الاخيرة. وقد ساد التكتم الشديد على نشاط اللجنة، وفيما عدا الديات التي عرضتها (على عوائل القتلى) فانها تعمل على اعادة الثقة بين الشعب وقوات الشرطة، وعلى تهدئة الوضع بصفة عامة. وعلى اية حال، فنظراً لعرض الديات من دون اشارة الى معاقبة المسؤولين (عن الحوادث) بدأ الناس يشكون بجدية الحكومة في اخذ اجراءات ضد ضباط الشرطة الموقوفين، على رغم تأكيدات وزير العدل باجراء المحاكمات بصورة علنية.

ان المخاوف التي تحيط باحتمال تلكؤ الحكومة قد ازداد بتوارد اخبار مفادها ان قبيلة الدرسة حذرت عبدالحميد العبار من تعريض حمد حسين الى اي ضرر، وان عوائل المقتولين حذرت بعدم قبول الديات، وان رجال القبائل سيأتون الى المدينة في عيد الفطر باعداد اكثر من المعتادة ليستعرضوا وجودهم.

٣) ان الموظفين الصغار عبّروا بصراحة عن استيائهم من الطريقة التي اتبعتها الحكومة في تسيير الوضع، ويشعرون بان القبائل قد سُمح لها بأن تنتهج طريقها الخاص ولذلك فان البلاد لم تحرز اي تقدم على الاطلاق.

٤) لا زالت الصحيفة الرسمية «برقة الجديدة» تنشر برقيات التأييد الكثيرة التي ترسلها المجموعات القبلية للملك، لكنها لم تنشر البرقية الوحيدة التي ارتأت صحيفة «الرقيب» المستقلة، الاشارة اليها. وقد وقّع هذه البرقية ٦٤ شيخاً يزعمون بانهم يمثلون ٧٢٠٠٠ من رجال قبيلة العبيدات، هي تشجب ما وقع من حوادث في بنغازي، ولكنها في الوقت نفسه تدين التحالف القبلي، واولئك الذين يسعون الى زرع الشقاق بين القبائل وسكان المدن. وعلينا ان ننظر الى تلك البرقية في ضوء رسالة سابقة بعثها عدد من الشخصيات باسم مجموعة قبائل الحرابي (والتي تضم قبائل العبيدات، والبراعصة، والحاسة، والدرسة، وعيلات فايد) وكانت تؤكد تضامن هذه المجموعة القبلية مع الملك ووزارته الجديدة.

٥) في الوقت الذي قد يُشك فيما اذا كان الموقعون على برقية العبيدات هم اكثر صدقاً في ادعائهم بالتعبير عن كل القبيلة من ادعاء فضيل بريدان (عضو مجلس الشيوخ) الذي وقّع عن القبيلة مع الحرابي فان نشر البرقية الثانية مع ما اضيف اليها من اسماء الموقعين هي شاهد كاف لوجود وجهة نظر لمجموعة مهمة من العبيدات تعارض فكرة التكتل القبلي. وانه لمن المهم ان نتذكر ايضاً بان العبيدات، ليس كما هي الحال مع البراعصة وغيرها من قبائل الجبل، لم تحبذ مشروع البيضا وكانت متعاطفة مع فكيني.

٦) ويُعتقد ان عبدالقادر العلام كان المحرك الرئيسي لبرقية العبيدات، على رغم انه لم يوقّع عليها (...).

سنبعث بنسخة من هذا التقرير الى قسم شمال وشرق افريقيا».

الوثيقة العاشرة:
من السفارة البريطانية في ليبيا (مكتب بنغازي) الى طرابلس
رقمها الاشاري: 641016/
تاريخها: ١٩٦٤/٢/١٩
محفوظة في الملف رقم: FO371/ 178856

اشارة الى برقيتنا رقم (٥٧) والمؤرخة في ١٨ فبراير حول «اضراب» اصحاب المتاجر في دعمهم لطلاب الجامعة وتلاميذ المدارس بعدم رجوعهم الى فصولهم الدراسية، افيدكم علماً بأن المتاجر اعادت فتح ابوابها هذا اليوم.

٢) لقد بدأت الحادثة عندما أعلنت وزارة التربية والتعليم في يوم ١٨ فبراير ان المعاهد الدراسية ستفتح ابوابها. واعلنت هيئة طلابية بان طلاب الجامعة وتلاميذ (وليس تلميذات) المدارس سوف لن يرجعوا الى معاهدهم الا بعد ان تأخذ العدالة مجراها بحق ضباط الشرطة المسؤولين عن حوادث القتل في بنغازي. وكذلك فان الهيئة طالبت بسن دستور للطلاب يعطيهم الحق باقامة مظاهرات سلمية ويضمن لهم الامان في الجامعة. واعلن تلاميذ المدارس الثانوية ايضاً انهم سوف ان يرجعوا الى فصولهم الدراسية الا اذا جاء الملك لزيارة مدارسهم ليرى بنفسه مدى الاضرار التي سببتها الشرطة.

٣) ومرة اخرى وصلتنا اخبار تفيد بان الطلاب الطرابلسيين يرفضون العودة الى بنغازي ويطالبون باكمال دراستهم في طرابلس.

٤) الوضع هادئ لكنه مشوب بالقلق في وقت كتابة هذا التقرير. وهناك رأي ينمو، واشاعات تروّج انه ليس في نية الملك تحقيق العدالة الكاملة بحق ضباط الشرطة الموقوفين عن العمل. ويعتقد الناس بان الملك سيضحي بالمدينة من اجل ارضاء القبائل.

٥) وان لم تنزل عقوبات صارمة، فلا بد وان تقع اضطرابات في بنغازي وان أُنزلت مثل هذه العقوبات فستحدث مشاكل مع القبائل وخاصة قبيلة «الدرسة».

٦) جاء الى علمنا ان مجموعات مختلفة تستغل الاضطرابات لتنشر شعاراتها وتروّج لها. وهذه المجموعات هي: البعث والناصريون والاخوان المسلمون والشيوعيون - يعني كل المشاغبين.

واعتقد بان البعثيين والناصريين (ومن الصعوبة التفريق بينهما في ليبيا) هما الاكثر نشاطاً. ويرى بعض الناس ان «الاخوان المسلمين» كانوا وراء الطلب الذي قُدم الى الدكتور فكيني، ووقّع من قبل ٢٥٠ شخصاً يدعو الى محاربة الدعارة، وغلق النوادي الليلية. وقد نشرت جريدة «برقة الجديدة» خبر هذا الطلب في ١٣ فبراير. اما بالنسبة للشيوعيين فقد يكون هناك عدد منهم في الجامعة».

وفجأة تفقد الوثائق البريطانية حماسها في متابعة ما يجري في المملكة الليبية بخصوص احداث بنغازي، وتتجه الملاحظة اول خطوات تنفيذ مخطط اميركي تشير اليه الوثيقة رقم (VT1015/78G) المحفوظة في الملف رقم (FO371/ 178856) باسم «اربعة تربيع» وملخصه شروع الولايات المتحدة في البحث عن بديل لنظام الحكم، بعد ان فشلت في استدراج ولي العهد لاستغلال حال البلبلة والاضطراب في البلاد وانتزاع العرش من عمه.

* رئيس الاتحاد الدستوري الليبي.